التخطيط تصدر تعميما بشأن تصديق شهادة المنشأ

اصدرت دائرة العقود الحكومية العامة التابعة لوزارة التخطيط تعميما بشأن تصديق شهادة المنشأ وقال مصدر مسؤول بالوزارة ان دائرة العقود الحكومية العامة اصدرت تعميما الى تشكيلات العقود في الوزارات والجهات غيرالمرتبطة بوزارة والمحافظات بشأن تصديق شهادة المنشأ بموجب الكتاب المرقم 18111/7/4 في 16 /2011/10 والمتضمن التاكيد على كتاب الامانة العامة لمجلس الوزراء /الدائرة القانونية المرقم (ق/ 033178/27/1/2) في 2011/9/19واضاف المصدر ان وزارة التجارة اصدرت كتابا بشان موضع شهادة المنشأ وتطبيقها بينت فيه ان الدول العربية الاعضاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مشمولة بقرار الغاء رسوم التصديق على شهادات المنشا والفواتير التجارية والوثائق المصاحبة لها والابقاء على اجراءات التصديق مع مراعاة مبدأ المعاملة بالمثل اما عن الدول العربية الاعضاء في السوق العربية المشتركة وهي كل من (الاردن ,سوريا,العراق,مصر,موريتانيا,اليمن,فلسطين) مشمولة بالغاء الرسوم والتصديق على شهادات المنشا استنادا للتعميم الموجه من قبل الامانة العامة لمجلس الوزراء بموجب كتابها المرقم 13666 في 2009/5/11 الى الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة كما بينت وزارة التجارة في كتابها ان شهادات المنشا الصادرة من مرجع رسمي من الدول العربية يجب ان يثبت عليها عبارة (شهادة منشأ صادرة بموجب احكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية) لكي تتمتع بالامتياز الممنوح لها بموجب الاتفاقية اعلاه وهي الاعفاء من الرسوم مع الابقاء على التصديق وفي حال ورود شهادة منشا لاية بضاعة عربية تخالف ماورد اعلاه فيجب ان يصادق عليها من قبل ملحقياتنا التجارية العاملة في الدول العربية او من قبل سفارتنا في حال عدم وجود ملحقية تجارية ويستحصل رسم التصديق ايضا حيث ان البضائع ذات المنشا الاجنبي سواء واردة مباشرة من قبل الدولة الاجنبية المصدرة للبضاعة او تكون واردة عبر الدول العربية يجب ان يصادق على شهادة المنشا الخاصة بها من قبل الملحقية التجارية في دولة المنشا او السفارة العراقية في حال عدم وجود ملحقية تجارية ويستوفى رسم التصديق بشأنها واتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي قرارا بتطبيق القاعدة العامة لقواعد المنشا العربية لمجموعة قوائم السلع الغير متفق عليها باعتماد القيمة المضافة المحلية بنسبة لاتقل عن (40%) من القيمة النهائية للمنتج ويشمل ذلك كل من السلع الصناعية والزراعية .